صلب صلاحيات السلطة الفلسطينية المركزية.

أمّـا المستوى الثاني لتصحيح مسار العملية التنموية داخل الارض المحتلة فيتعلق بضرورة ايجاد آلية فعّالة لضبط مختلف مستويات العملية التمويلية للارض المحتلة تحديداً، ابتداء من طرق تقديم الهبات والمساعدات وحتى صرف الأموال. فوجود العديد من المصادر التمويلية الخارجية التي تعمل باستقلالية، من دون الانحكام لضوابط فلسطينية مركزية، وتقوم بالعملية التمويلية لأهداف ومصالح خاصة، يجب ان يتوقف نهائياً. فالنتائج والآثار السلبية المترتبة عن عدم ضبط نشاطات هذه المصادر قد يفوق بدرجات ما يمكن ان تحمله هذه النشاطات من ايجابيات.

كما وأن وجود العديد من الجهات والمؤسسات المحلية المتلقية ـ والعديد منها استحدث بغرض ايجاد الغطاء المناسب للحصول على الدعم ـ والتي تتنافس في ما بينها للاستئثار بأكبر حصة من الدعم الوارد من مصادر خارجية، ومن دون انحكام لضوابط مركزية فلسطينية أيضاً، يجب ان تتوقف كذلك. فالتنافسات الداخلية، والتكرار والازدواجية، ووجود أجندات مختلفة لمؤسسات متشابهة، تفتح الأبواب لتفتيت الجهود، وتبعثر المساعدات، وتعرّض البلاد لمخاطر التبعية والالحاق؛ اذ يصبح المموّل وليس المتلقّي صاحب القرار الأهم في تحديد سلم الاولويات.

إن آلية الضبط المطلوب يجب ان تكون مركزية، مؤسسية من الناحية الفعلية، ومحلية، ولكن على ارتباط وثيق ومباشر بالسلطة الفلسطينية المركزية. ومن المناسب ان ترتبط هذه الآلية مباشرة بهيئة التخطيط العليا المقترحة، ليصبح للهيئة نفوذ وقدرة على احكام تنفيذ الضوابط بشكل مركزي وفعّال. عندئذٍ، تصبح الهيئة الحلقة الرئيسة في العملية التمويلية، والمَعبر الوحيد للأموال القادمة من الخارج وطلبات الدعم المقدّمة من الداخل. وبهذا الشكل، فقط، يمكن تحديد المسار المرغوب لعملية التنمية والتـطويـر. فطلبـات التمويل المقدّمة من الداخل تصبح خاضعة للمفاضلة وفقاً للاولويات الوطنية المقرّرة، كما يكون الحال، أيضاً، بالنسبة للقروض والهبات القادمة، والتي يفترض بأن تُقنّن وتُوجّه وفقاً لهذه الأولويات أيضاً.

إن انتقـال وصرف أموال مخصصة لتحقيق أهداف عامة من دون التقيّد بضوابط والتعرّض للرقابة والمساءلة والمحاسبة هو مدخل للفساد والافساد. لذا إنْ لم يتمّ ضبط سير الاموال الواردة للارض المحتلة، تحت شعار «التنمية»، ومتابعة طريقة صرفها بدقّة متناهية، فإن التنمية المرجوة للبلاد تصبح الوسيلة المضمونة لترسيخ التفتت والانفلاش. وبدلاً من الاسهام بتحقيق استقلال البلاد، تصبح «التنمية» الطريق المضمون لتكريس نوع جديد من الاحتلال.